تقرير ارتيـادي (استراتيجي)
محكم يصدر سنوياً عن مجلة
البيان

الأمّة

واقع الإصلاح ومآلات التغيير

الإصدار التاسع ١٤٣٢ هـ

الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير

الفهرس

اسم الدراسة	الباحث	الصفحة
المقدمة		٥
الفهرس		٩
الباب الأول: النظرية والفكر		١١
مشاريع الإصلاح.. رؤية تقويمية	د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي	١٣
الثورات العربية وأحزاب العدالة الإسلامية	د. أحمد محمود	٣١
قواعد الممارسة السياسية.. التأصيل والواقع	د. خالد سعيد	٥١
الباب الثاني: ملف العدد (واقع ومستقبل الثورات العربية):		٧١
الثورات العربية.. الأسباب والدوافع والمآلات	د. عصام عبد الشافي	٧٣
الطائفية والزخم الثوري في العراق والبحرين	د.خالد المعيني	٩١
الدول «الثورية».. سيناريوهات الوحدة والتكامل	د. صلاح سالم	١٠٩
القبلية والثورات العربية.. نموذجا اليمن وليبيا	مصطفى علام	١٢٧
الباب الثالث: العالم الإسلامي		١٥١
مرتكزات نظام الحكم السوري (١٩٧٠-٢٠١١م) وأثرها في بناء الثورة	د. بشير زين العابدين	١٥٣
الثورة الليبية.. قراءة في آليات إسقاط نظم الحكم الفردي	د. محمد سيد أحمد فال	١٧٣
معوقات التغيير في الجزائر تحت ظلال أزمة التسعينيات	يوسف شلي	١٩٣
نتائج الثورة اليمنية.. تكريس للوحدة أم تحفيز للانفصال؟	هاني الجبلي	٢١٣
الأردن.. آفاق ومعوقات التغيير	مروان شحادة	٢٣٣
تركيا .. مهمة ثقافية صعبة، ولكن	ربيع الحافظ	٢٥٧
الباب الرابع: العلاقات الدولية:		٢٧١
الموقف الروسي من الثورات العربية.. رؤية تحليلية	د. نورهان الشيخ	٢٧٣
صعود تركيا.. والربيع العربي	د. أحمد أويصال	٢٩٣
السياسة الخارجية الأمريكية والثورات العربية	د. نجلاء مرعي	٣١٣
إسرائيل والتغيير في المنطقة العربية.. سيناريوهات التحدي والاستجابة	د. عدنان أبو عامر	٣٣٧
المشروع الإيراني في المنطقة.. واقع ومستقبل ما بعد الثورات العربية	علي باكير	٣٥٧
الثورات العربية والمواقف الأوروبية.. قراءة تحليلية	نبيل شبيب	٣٨٥
الباب الخامس: العمل الإسلامي:		٤٠٧
النموذج التركي وإسلاميو الربيع العربي	محمد مبروك	٤٠٩
الإسلاميون وفقه الحضور الإعلامي، كيف يخاطب الإسلاميون وسائل الإعلام؟	عصام زيدان	٤٢٩
المشهد السياسي السلفي.. دراسة حالة مصر	طارق عثمان	٤٥١
الباب السادس: قضايا اقتصادية		٤٧٣
إدارة مشكلات الاقتصاد القومي في نظم ما بعد الثورة	د. عبد الحافظ الصاوي	٤٧٥
خاتمة تلخيصية		٤٩٥

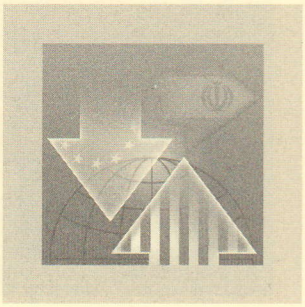

الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

على مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذريًا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عامًا، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررًا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجّه دفتها المصالح، لاسيما الاقتصادية، ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسًا للتوجه الجديد في السياسة الروسية.

ومن خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسئولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها: تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى، وتميز مواقف موسكو من هذه الثورات بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. والتشديد على ضرورة نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني.

وخلافًا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روسيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولكنها من ناحية أخرى أكدت صراحة على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث.

وقد حكم الموقف الروسي تجاه الثورات العربية عدة عوامل واعتبارات؛ يأتي على رأسها المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات، إضافة إلى خبرة الداخل الروسي، التي تجعل موسكو متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، وأكثر حذرًا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم.

كما لعبت مواقف القوى الإقليمية والدولية، وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي دورًا في تشكيل الموقف الروسي. ويمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين: أحدهما يتعلق بمسار الثورات العربية، الذي كان التأثير الروسي فيه محدودًا، والثاني يتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية، فلا شك أن التطورات الجارية سوف تؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء، وكذلك الخصوم أو المنافسين؛ الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها.

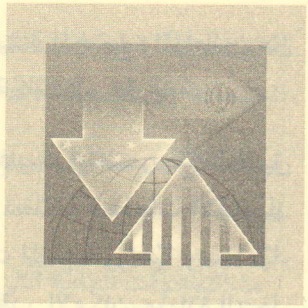

الموقف الروسي من الثورات العربية .. رؤية تحليلية

د. نورهان الشيخ

أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

مقدمة:

إن القيادة السياسية في أي دولة لها دور محوري في التحديد الدقيق لتوجهات سياستها الخارجية على ضوء رؤيتها للمصالح الوطنية والأولويات فيما بينها. فالسياسة الخارجية يتم تحديدها عادة على مستوى قمة السلطة التي تعتبر المسئول الأول ليس فقط عن صياغتها ولكن، وربما الأهم، عن تنفيذها، وتبني المواقف والسياسات التي تكفل ذلك.

والقيادة السياسية في هذا الشأن لا تعمل في فراغ، وإنما في إطار بيئة داخلية وخارجية تؤثر فيها وفي الخيارات المتاحة لها. فطبيعة النظام السياسي محدد أساس لقدرة القيادة السياسية على إحداث التغييرات التي تراها في السياستين الداخلية والخارجية.

وعادة ما ينفرد صانع القرار بتحديد الأولويات والسياسات في النظم التسلطية؛ حيث تتمتع القيادة السياسية بحرية حركة واسعة. أما في النظم الديمقراطية؛ حيث القيود على القيادة السياسية التي تخضع للمساءلة والمحاسبة، فيزداد دور القوى السياسية والمؤسسات المختلفة في بلورة السياسات الوطنية، وتزداد المشاورات والمفاوضات بشأن أولوياتها.

هذا فضلاً عن أنها عادة ما تكون أكثر ميلاً لأخذ توجهات الرأي العام في الاعتبار. كما أن لكل قيادة إدراكاتها الخاصة لطبيعة وحجم التهديدات القادمة من البيئة الخارجية، وطريقة مواجهتها، وكذلك الفرص المتاحة التي يتعين استغلالها، وسبل الاستفادة منها.

وتنطلق القيادة الروسية في فترة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من رؤية برجماتية لسياستها الخارجية، وعلاقات روسيا الدولية والإقليمية، تحكمها المصالح الوطنية؛ اقتصادية كانت أو أمنية، وتنطلق من التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي كما كان الحال خلال الحقبة السوفيتية.

ويعتبر الموقف الروسي من ثورات الربيع العربي انعكاسًا لهذا التوجه في السياسة الروسية، ونموذجًا تطبيقيًا لاقتراب المصلحة الوطنية والمدرسة الواقعية التي سيطرت على تحليل ودراسة العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد بدأ طرح مفهوم «المصلحة الوطنية» في الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث يعتبر تشارلز بيرد من

أوائل من وظّفوا مفهوم المصلحة الوطنية في دراسة السياسة الخارجية، وذلك في كتابه «مفهوم المصلحة الوطنية»، وإن كان حديثه قد انصرف إلى السياسة الخارجية الأمريكية بالأساس.[1]

ويعتبر مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم التي أثارت جدلاً شديدًا، لاسيما فيما يتعلق بتعريفها؛ حيث يتخذ المفهوم مضامين مختلفة وفقًا للسياق الذي يُطرح فيه، والهدف من هذا الطرح. هذا إلى جانب عدم وجود اتفاق في كثير من الحالات حول ما تعنيه المصلحة الوطنية من أهداف وأولويات، ليس فقط بين السياسيين وصانعي القرار داخل الدولة الواحدة، ولكن بين أدبيات العلاقات الدولية أيضًا.[2]

ويمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها «الإطار العام الحاكم لسياسة الدولة الخارجية، والموجه الأساس لها». فالمصلحة الوطنية أشبه بالبوصلة التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وتوجهاتها على الصعيد الدولي. والمصلحة الوطنية تتضمن بهذا المعنى مدًى واسعًا من المصالح، **يمكن بلورتها في إطار ثلاثة محاور أساسية:**

أولها: الأمن: ويتضمن ذلك تأمين بقاء الدولة، وحدودها، وثرواتها، وحماية المجتمع والمواطنين من مختلف التهديدات؛ داخلية كانت أم خارجية.

وثانيها: الرفاهية الاقتصادية: ويتضمن ذلك تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، لاسيما القطاعات المنتجة زراعيًا وصناعيًا، وتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر الإمكان، وزيادة الدخل القومي، والارتقاء بمستوى معيشة المواطنين، ومستوى الخدمات المقدمة لهم، والحد من الحرمان الاقتصادي، والقضاء على الفقر والتهميش في المجتمع.

وثالثها: الحفاظ على الهوية: والقيم الوطنية والخصوصية الثقافية والتراث، وصون العادات والتقاليد خاصة في ضوء ما فرضته العولمة، وثورة الاتصالات والفضائيات من تحديات في هذا الخصوص.

وتسعى هذه الدراسة إلى فهم وتحليل الموقف الروسي من الثورات العربية في ضوء اقتراب المصلحة الوطنية. فعلى مدى العقد الماضي عادت روسيا بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية وأولويات لسياستها الخارجية تختلف جذريًا عن تلك التي حكمت السياسة الخارجية السوفيتية على مدى ما يزيد عن سبعين عامًا، وأصبحت السياسة الروسية أكثر برجماتية وتحررًا من القيود الأيديولوجية، بل والسياسية، وتحكم حركتها وتوجه دفتها المصالح لاسيما الاقتصادية.

وفي هذا الإطار نجحت القيادة الروسية في إحداث نقلة نوعية في علاقة موسكو بالمنطقة العربية، خاصة العلاقات الروسية الخليجية التي شهدت تطورًا غير مسبوق، وإقامة علاقات تعاون وثيقة على أسس مصلحية، وشراكة اقتصادية لا تخضع للتقلبات السياسية، ويصعب على روسيا التخلي عنها.

الأمر الذي أكسب المنطقة العربية مكانة خاصة في أولويات السياسة الروسية، وجعل موسكو

---

(1) Charles A. Beard and G.H.E. Smith, The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy, (New York : The Macmillan Co.), 1934.
Hans J. Morgenthau, Another Great Debate: The National Interest of the United States, The American Political Science Review, vol. XLVI, no.4, December 1952.
Joseph Frankel, National Interest, (London: Pall Mall), 1970.
د. أحمد يوسف أحمد، ود. محمد زباره، مقدمة في العلاقات الدولية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية)، ١٩٨٥م.

(2) Hans J. Morgenthau, op.cit., p. 961.
James N. Rosenau, National Interest, Encyclopedia of Social Science, 1968, p.34
Joseph S. Nye Jr., Why the Gulf War Served the National Interest, The Atlantic Monthly, vol. 268, no. 1, July 1991, pp.56 - 64.
Joseph Frankel, op.cit., pp. 19, 31 -33, 38,52-54.

أكثر حرصًا على استقرار المنطقة، باعتبار ذلك الضمانة الأساسية لمصالحها.

وتنطلق الدراسة في هذا الإطار من ثلاثة أسئلة رئيسة، هي:

ما التوجهات العامة التي ميزت الموقف الروسي من الثورات العربية؟

ما العوامل المؤثرة والحاكمة لهذا الموقف؟

ما تداعيات الموقف الروسي على مسار الثورات العربية، وعلى مستقبل العلاقات الروسية العربية؟

أولاً: التوجهات العامة للموقف الروسي من الثورات العربية:

من خلال تتبع المواقف الروسية، وتصريحات القادة والمسئولين الروس، تتضح مجموعة من القواسم والتوجهات العامة التي تميز بها الموقف الروسي من الثورات العربية، أهمها:

(١) تفاوت الاهتمام الروسي بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى:

فقد حظيت التطورات في ليبيا وسوريا بالاهتمام الأكبر من جانب روسيا، يلي ذلك مصر، ثم اليمن والبحرين؛ مع تفاوت واضح في الاهتمام، في حين لم تحظَ تونس باهتمامٍ يُذْكَر.

ويرتبط هذا بتفاوت حجم المصالح الروسية، والتي تبلغ ذروتها في الحالة السورية، وأيضًا التعقيدات التي اكتنفت التطورات في ليبيا وسوريا، ومستوى دولنة القضية، ومدى الجدل والخلاف بين القوى الكبرى حولها. ففي حالة تونس ومصر -ونظرًا لسرعة حسم الأحداث والتطورات من جانب الثوار - لم يكن هناك جدل دولي يُذكر حولهما، عكس الحال في ليبيا وسوريا.

(٢) التحفظ النسبي والبطء في رد الفعل:

تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة مَن بالسلطة كما حدث في تونس ومصر. ففي الحالة التونسية، ورغم بدء التطورات في ديسمبر إلا أن روسيا لم تبدِ موقفًا واضحًا إلا بعد تنحي بن علي وهروبه.

تميزت المواقف الروسية من الثورات العربية بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد البطء في رد الفعل. وعادة ما التزمت روسيا الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها وتفاقمها، أو إزاحة مَن بالسلطة كما حدث في تونس ومصر.

وجاءت كلمة ميدفيديف في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في ٢٦ يناير إيجابية تجاه الثورة التونسية؛ حيث قال: «آمل بشدة بأن تستقر الأوضاع في تونس، وبأن لا تؤثر سلبيًا على الوضع العام في العالم العربي»، وأضاف «ما حدث في تونس هو برأيي، درس جوهري غاية في الأهمية لأي سلطة في العالم. السلطة ينبغي أن لا تكتفي بالإنجازات التي حققتها، وتجلس على كراسي مريحة متجاهلة مجتمعها، بل ينبغي أن ترتقي سوية مع مجتمعها».[1]

وفيما يتعلق بمصر جاء الموقف الروسي متحفظًا، بل وأميل إلى تأييد النظام والرئيس السابق حتى إقصائه أيضًا عن السلطة. ففي أول تعليق على الثورة المصرية أعلن قنصل روسيا في مصر في ٢٧ يناير أن الأمور في مصر تحت السيطرة «ولا نتوقع أن يتفاقم الوضع». ووصفت وسائل الإعلام الرسمية الروسية الثورة المصرية بـ «موجة غضب شعبية»، و«اضطرابات واحتجاجات على نظام الرئيس مبارك»، و«أعمال شغب».

(١) وكالة نوفوستي، ٢٦ يناير ٢٠١١م.

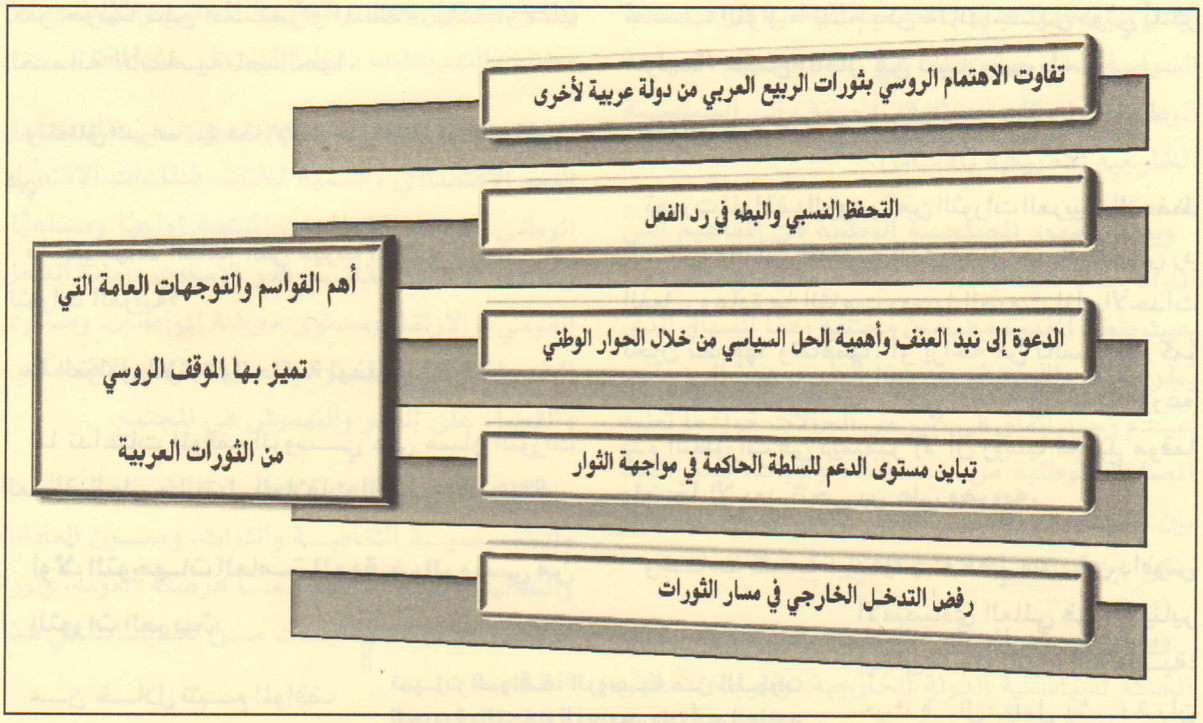

وفي ٢٨ يناير ٢٠١١ رأى قسطنطين كوساتشيوف، رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس الدوما (المجلس الأدنى للبرلمان)، في تأثر واضح بخطاب نظام مبارك آنذاك، «أن الوضع في مصر تؤججه قوى متطرفة، تحاول استغلال الاستياء الشعبي بهدف الاستيلاء على السلطة «خلسة».

ودعا وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف المعارضة المصرية إلى البحث عبر الحوار مع الحكومة في التحضير للانتخابات الرئاسية المقبلة، وعدم الإصرار على مطالب غير واقعية حول استقالة الرئيس المصري فورًا.[1]

وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، حدث تغير واضح في الموقف الروسي من الثورة المصرية، ووصف ميخائيل مارجيلوف، رئيس لجنة الشئون الدولية في مجلس الفيدرالية الروسي (المجلس الأعلى للبرلمان)، تنحي مبارك بأنه «خطوة جاءت في الوقت المناسب».

كما عكس البيان الصادر عن وزارة الخارجية الروسية في ٢٢ فبراير بشأن الأوضاع في البحرين تحفظًا شديدًا، ووصفتها بالمسيرات الاحتجاجية الهادئة التي يقابلها مظاهرات يقودها الموالون للسلطة.

ورغم أن الإضرابات في اليمن بدأت منذ مطلع فبراير، فإن البيان الرسمي للخارجية الروسية جاء في ١٢ مارس، مؤكدًا على أن موسكو تؤيد وحدة اليمن، وتأمل أن يكون اليمنيون قادرين ذاتيًا على تجاوز الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، وتحديد مستقبلهم عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل».

وقد تجلى الحذر الروسي، والحرص على الموقف الوسط، والاحتفاظ بقدر من التوازن بين السلطة والثوار في الحالة الليبية؛ حيث أكدت روسيا حرصها على علاقاتها الدبلوماسية مع السلطات الليبية دون التنديد بالطبع بالثوار. وكان أول موقف واضح عكس هذا التوازن من جانب روسيا داخل مجلس الأمن بالموافقة على القرار ١٩٧٠، وعدم استخدام حق النقض على القرار رقم ١٩٧٣، والذي يمكن قراءته

(١) وكالة نوفوستي، ١٠ فبراير ٢٠١١م.

على أنه موقف وسط تضمن دعمًا غير مباشر للثوار، وعزوفًا عن التأييد المطلق للقذافي في مواجهة حلف الأطلنطي، والذي كان يتطلب استخدام الفيتو.[1]

وعلى الرغم من إسراع العديد من الدول العربية والأجنبية إلى الاعتراف بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية في البلاد في أعقاب وصول الثوار إلى طرابلس، كان هناك تأنٍ واضح من جانب موسكو في الإقدام على هذه الخطوة، وأعلنت الخارجية الروسية: أن «الوضع في ليبيا لا يزال غامضًا». وأعلن الرئيس الروسي أنه «بالرغم من نجاحات الثوار وهجومهم على طرابلس، فإن القذافي وأنصاره لا يزالون يحتفظون بنوع من النفوذ، وبعض القدرات العسكرية، ونتمنى أن ينتهي هذا الأمر بأسرع وقت ممكن».

وأضاف قائلاً: «نتمنى أن يجلس الجانبان إلى طاولة المفاوضات، ويتفقا على إحلال السلام في المستقبل». وأن روسيا «تتمسك بموقف مسئول تجاه ليبيا. ومازال هناك سلطتان في ليبيا، وروسيا تعول على التوصل إلى اتفاقات حول وقف إطلاق النار بين الجانبين المتنازعين. وفي حال اتخاذ الثوار خطوات ترمي إلى توحيد البلاد على أسس ديمقراطية، فإننا سننظر بالطبع، في إمكانية إقامة العلاقات معهم».[2]

إلا أنها عادت واعترفت بالمجلس الانتقالي ممثلاً شرعيًا وحيدًا للشعب الليبي، وسلطة حاكمة في ليبيا، وذلك في الأول من سبتمبر.

وكذلك الحال في الحالة السورية؛ حيث استمر التحفظ الروسي عن إطلاق أي تصريحات تعبر عن موقف واضح حتى تفاقمت الأوضاع، في ظل تصاعد العنف من جانب السلطات السورية تجاه المواطنين، ومحاولات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تدويل القضية، وفرض عقوبات أممية وغير أممية على سوريا.

(١) مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي في مقابلة مع قناة «روسيا اليوم»، ١٦ يوليو ٢٠١١م.
(٢) وكالة نوفوستي، ٢٤ أغسطس ٢٠١١م.

(٣) الدعوة إلى نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني:

فقد دأبت روسيا على التأكيد على أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف، والدعوة إلى الحوار، والحل السياسي ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، وهو توجه ثابت في الموقف الروسي من كل الثورات العربية. ورفضت موسكو استخدام القوة من جانب السلطة في مواجهة الثوار، دون تنديد أو شجب يمثل انتقادًا مباشرًا للسلطات الحاكمة.

ففي ٢ فبراير وخلال الثورة المصرية أكد وزير الخارجية لافروف أن روسيا «مهتمة باستقرار وازدهار مصر كدولة ديمقراطية، وأن تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطريقة سليمة وبأسرع وقت».

وفي ٣ فبراير وخلال اتصال هاتفي مع الرئيس المصري السابق أعرب الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف عن أمله في أن تتخطى مصر المرحلة الصعبة التي تمر بها «سلميًا، ومن خلال حل المشاكل القائمة بالأطر القانونية». وعقب إقصاء مبارك عن السلطة، أعرب ميدفيديف في ١٢ فبراير عن أمله بأن تستأنف العملية الديمقراطية في مصر بشكل سريع وكامل عبر الإجراءات الانتخابية الشرعية. واعتبر ميدفيديف أنه «من المهم أيضًا المحافظة على السلم والوفاق بين الطوائف في مصر».[3]

واعتبرت موسكو أن ما يجري في مملكة البحرين هو شأن داخلي، ودعت الأطراف البحرينية المعنية إلى حل المسائل العالقة عبر الحوار البناء وفي إطار قانوني، والابتعاد عن العنف والتحلي بالهدوء، وضبط النفس لإحلال الاستقرار والوحدة الوطنية في المجتمع البحريني».[4]

(٣) وكالة نوفوستي، ١٢ فبراير ٢٠١١م.
(٤) تصريح الناطق باسم وزارة الخارجية ألكسندر لوكاشيفيتش، ٣١ مارس، وبيانات وزارة الخارجية في ٢٢ فبراير، و١٥ مارس، ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

ورحّبت الخارجية الروسية بالحوار الوطني البحريني الذي بدأ في يوليو، ورأت «أن المشاركين تمكنوا من وضع اقتراحات تحظى بإجماع وطني بشأن تحديث البلاد، ودمقرطة مؤسسات الدولة، وحل قضايا اجتماعية واقتصادية حيوية».

وعقب دخول قوات «درع الجزيرة» السعودية والإماراتية البحرين في ٢١ مارس بطلب من السلطات البحرينية للمساعدة في إحلال النظام؛ وفقًا للاتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون، وعلى حين اعتبرت المعارضة الشيعية ذلك «غزوًا» للبحرين، رأت موسكو أنه شأن داخلي للبحرين، وأعادت التأكيد على ضرورة الحل السلمي للأزمة. وأعربت موسكو عن أملها في ألا تنحاز القوات الأجنبية التي دخلت البحرين إلى أي طرف من أطراف النزاع هناك.

كما أكدت موسكو أنها تأمل «بأن يتمكن اليمنيون أنفسهم من التغلب على المشكلات التي تواجه بلادهم بالطرق السلمية، وعبر إطلاق عملية سياسية وطنية واسعة النطاق تفتح الطريق لإجراء الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الضرورية، والعاجلة في حياة المجتمع اليمني»، وأعلنت معارضتها استخدام القوة لحل المشكلات السياسية في اليمن، وأهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن واستقلاله.[١]

وأكد الرئيس الروسي دميتري مدفيديف دعم روسيا للمبادرة الخليجية لحل الأزمة في اليمن.[٢]

واعتذرت الحكومة الروسية في أغسطس عن استقبال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بغرض استكمال علاجه في موسكو؛ خشية إثارة الثوار ضد موسكو.[٣]

وقد اقتصر الأمر على السلوك اللفظي، ممثلاً في تصريحات المسئولين الروس والبيانات الصادرة عن وزارة الخارجية الروسية دون تدخل مباشر أو طرح مبادرات باستثناء ليبيا وسوريا.

فقد كان هناك قبول للوساطة الروسية بين السلطات الليبية والثوار من جانب الغرب والأطراف الليبية. وأكد رئيس الحكومة الليبية البغدادي المحمودي ذلك بقوله: «نحن سنقبل بكل ما يأتي من روسيا، ولا نقبل بما يأتي من الآخرين».[٤]

وكان احتفاظ روسيا بسفارتها في طرابلس -خلافًا للعديد من القوى الكبرى الأخرى- عاملاً مساعدًا على استمرار قنوات اتصالها مفتوحة مع السلطات الليبية، وعزز من موقفها كوسيط. وبدأت الوساطة الروسية باستقبال موسكو ممثلي الحكومة الليبية وممثلي المعارضة، وأيضًا الممثل الخاص لهيئة الأمم المتحدة. كما عقد ميخائيل مارجيلوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشئون التعاون مع البلدان الإفريقية، ومبعوثه الخاص للتسوية بليبيا، عدة لقاءات مع ممثلي المجلس الانتقالي الليبي ورئيس الوزراء الليبي ووزير الخارجية خلال شهر يونيو، واشترط الثوار رحيل القذافي، في حين اعتبرت طرابلس أن هذا الموقف غير مقبول، وأن وحدة ليبيا والقذافي خط أحمر لا يمكن المساس به، الأمر الذي أدى إلى فشل المفاوضات.

أما في الحالة السورية فقد حذر الرئيس مدفيديف القيادة السورية، ورأى أنه «ينتظر الأسد مصير محزن إذا لم يبدأ حوارًا مع المعارضة، ويباشر الإصلاحات».[٥]

وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الرئيس الأسد، وقامت روسيا بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، وعلى حين انتقدت دمشق لقاء الدبلوماسيين الأمريكيين مع ممثلي المعارضة

(١) بيانات الخارجية الروسية، ٢٥ مارس، و ٦ أبريل ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.
(٢) وكالة نوفوستي، ٣ مايو ٢٠١١م.
(٣) وكالة نوفوستي، ٩ أغسطس ٢٠١١م.
(٤) وكالة نوفوستي، ١٦ يونيو ٢٠١١م.
(٥) حديث إلى قناة روسيا اليوم، ٥ أغسطس ٢٠١١م.

الســورية، رحبت باتصالات الجانب الروسي انطلاقًا من أن موسكو وســيط نزيه، وتحاول من خلال هذه اللقاءات إقناع المعارضة ببدء الحوار مع السلطة.

(٤) تباين مستوى الدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثوار:

خلافًا للعهد السوفيتي الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحــركات التحرر الوطني في العالم، لم تعلن روســيا تأييدًا صريحًا للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولا يوجد نمط واحد لعلاقة روســيا بالسلطة فــي بلدان الربيع العربي. فعلى حين التزمت روســيا ما يشــبه الحياد في الحالة التونســية والمصرية، وأيضًا في حالة اليمــن والبحرين. فإنها أبــدت مواقف مؤيدة للســلطة الحاكمة في ليبيا وســوريا مــع اختلاف نمط ودرجة التأييد.

يعتبر الدعم الروسي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة السورية؛ حيث أبدت روسيا دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا واضحًا لنظام الأسد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقف العنف ومواصلة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة، بل وتحذير الرئيس مدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة.

فقد اتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل إلى الحفاظ علــى العلاقة بنظام القذافي. ففي بدايات الأزمة الليبية، رأت روسيا أنها «حرب أهلية»، ورفضت الاعتــراف بالمجلس الوطني الانتقالي، الذي تشــكل في ٢٧ فبراير ممثلاً شــرعيًا وحيدًا للشعب الليبي؛ رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به.

كما رفضت الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا، رغم كونها تضم حوالي ٤٠ دولة، منها قطر والولايات المتحدة، وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، وألمانيا وتركيا والإمــارات العربية المتحدة والأردن، بالإضافة لممثلــين عن منظمــة الأمم المتحــدة وجامعة الدول العربية والاتحــاد الإفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى، أعلن الرئيس الروســي دميتــري مدفيديف أن نظام القذافي فقد شرعيته، ويجب عليه الرحيل، وأن الأهم هو «مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين».(١)

وأكد ســيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أن موسكو موافقة على أن القذافي يجب أن يرحل، وأنه لا مكان له في مستقبل ليبيا، ولكن يظل ذلك موضوعًا للمفاوضات بين ســلطة طرابلــس الحالية والمجلس الانتقالــي الوطني المعارض في بنغازي الذي اعترفت به موســكو «طرفًا مفاوضًا» وشــريكًا شــرعيًا في المحادثات حول مستقبل ليبيا، كما رفضت استضافة معمر القذافي في روسيا حال تنحيه.(٢)

ويعتبر الدعم الروســي للسلطة الحاكمة أوضح ما يكون في الحالة الســورية؛ حيــث أبدت روســيا دعمًا سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا واضحًا لنظام الأســد، رغم تكرار دعوتها للقيادة السورية لوقــف العنــف ومواصلــة إجراء إصلاحات سياســية واجتماعيــة عميقــة، بــل وتحذيــر الرئيس مدفيديف من أن موســكو قــد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس الأسد في إقامة حوار مع المعارضة.(٣)

فقد رأت روسيا ضرورة منح القيادة السورية الوقت لتطبيــق الإصلاحات التي تم الإعلان عنها، ورفضت الدعوة التي أطلقهــا كل من الرئيس الأمريكي باراك أوباما وكاثرين أشتون، المفوضة العليا لشئون السياسة الخارجية والأمن في الاتحــاد الأوربي، إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتنحي.

واعتبــر دميتــري روجوزين، مندوب روســيا لدى حلف الأطلنطي أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة

(١) وكالة نوفوستي، ٢٧ مايو ٢٠١١م.

(٢) حديــث صحفي أدلى به يوم ١٢ يوليو لإذاعة «صوت روســيا»، وكالة نوفوستي.

(٣) وكالة نوفوستي، ٤ أغسطس ٢٠١١م.

وأحادية الصبغة تجاه سوريا. وأنه يغض النظر تمامًا عن الضحايا التي تخسرها القيادة السورية في صفوف قوات الأمن خلال مكافحتهم للعنف».[1] وعلى حين أوقفت روسيا التعاون العسكري التقني مع ليبيا بعد فرض العقوبات، رغم خسائرها من جراء ذلك، والتي بلغت نحو ٤ مليارات دولار، تواصل مؤسسة «روس اوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقًا، ومنها طائرات «ياك - ١٣٠» للتدريب، ومعدات حربية.

كذلك فشلت المساعي الغربية في ٢٨ أبريل لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين؛ بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية. وأعلن الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في عدة مناسبات أن روسيا لن تؤيد قرارًا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا. ورأى أن القرارين ١٩٧٠ و١٩٧٣ قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما. وأكد أنه لا توجد رغبة ألبتة بأن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا.[2]

فشلت المساعي الغربية في ٢٨ أبريل لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين. وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في أكثر من مناسبة أن روسيا ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قرارًا يدين سوريا، وتؤيد مبدئيًا بدء الحوار السياسي الداخلي. وأجهضت موسكو مشروع القرار ضد سوريا الذي أحالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي، ودعمته الولايات المتحدة في ٨ يونيو. وكان الموقف الروسي الذي تدعمه الصين وراء بيان مجلس الأمن الذي صدر في ٣ أغسطس بعد ثلاثة أيام من المشاورات، والذي يحمل السلطة والمعارضة المسئولية عن العنف، ولا يدين السلطات السورية كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون.

وأكد القرار الحرص على سيادة سوريا، وتضمن دعوة واضحة إلى وقف كل مظاهر العنف، وبدء حوار سياسي بين السلطة والمعارضة. كما رفضت روسيا في ٢٤ أغسطس مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددت باستخدام الفيتو ضده. وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسئولين السوريين، ومن بينهم الرئيس بشار الأسد، مما اضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.

كما كانت روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول سوريا في اجتماعه يوم ٢٩ أبريل، الذي جاء بمبادرة أمريكية، ووافقت عليه ٢٦ دولة من أصل ٤٧ دولة، ويشجب القرار الاستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات بحق المتظاهرين.

وحذرت من مغبة التدخل الخارجي في سوريا، واعتبرت أنه لن يؤدي إلا للمزيد من العنف، وقد يشعل حربًا أهلية. كما صوتت موسكو ضد قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في الشأن السوري الصادر في ٢٣ أغسطس، ورأت أنه يهدف إلى تنحية الحكومة الشرعية للبلاد. ورفضت استخدام الآليات الحقوقية من أجل التدخل في الشؤون الداخلية

(١) وكالة نوفوستي، ١٩ أغسطس ٢٠١١م.

(٢) تصريحات الرئيس الروسي دميتري مدفيديف في ١٨ مايو ، و١٩ يوليو ٢٠١١م، وكالة نوفوستي.

وتحقيق الأهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الأمم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها.

وعارضت موسكو أيضًا إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو. ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سوريا. كما حذّرت موسكو الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي.

(٥) رفض التدخل الخارجي في مسار الثورات:

أكدت روسيا دومًا على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث. فقد رأت روسيا أن شعوب المنطقة قادرة على تقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، دون أي تدخل خارجي في شئونها وفرض وصفات للإصلاح عليها. وأعلن سيرجي لافروف، وزير الخارجية الروسي، أن موسكو لا تعتبر من المفيد فرض «وصفات» وإنذارات من الخارج على السلطة والشعب المصريين. وأن السياسيين المصريين والشعب المصري يعرفون كيفية حل تلك المشاكل.[1]

وعقب لقائه بمبارك حاملاً رسالة شفهية نقلها من الرئيس دميتري ميدفيديف يوم ٩ فبراير أكد ألكسندر سلطانوف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط، أن «موسكو تقف ضد أي تدخل أجنبي في التطورات الجارية في مصر»، وأن «أي تأثير من الخارج على الأحداث الداخلية في مصر يعتبر أسلوبًا غير مجدٍ من شأنه أن يضلل المشاركين فيها».

وفي بيان للخارجية الروسية في ١١ مارس، أصبح التوجه أكثر عمومية؛ حيث أكدت الخارجية الروسية ثقتها بأن شعوب المنطقة «قادرة على القيام بالتغيير ذاتيًا، ودونما تدخل خارجي في شئون دول ذات سيادة وفرض وصفات للإصلاح عليها».

ورغم أن روسيا لم تستخدم حق النقض (الفيتو) لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، الذي يقضي بفرض حظر جوي على ليبيا، إلا أنها عادت وانتقدت بشدة الطريقة التي تنفذ بها الولايات المتحدة وحلفاؤها القرار، وأكدت مرارًا أنها انحرفت عن المسار الشرعي الذي حدده القرار، وأنها ترفض التدخل على هذا النحو من جانب حلف الأطلنطي.

وخلال اجتماعات مجلس الأمن لبحث «الملف السوري» أكدت موسكو على ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم، ومن دون تدخل خارجي، على أساس الحوار السوري الوطني الذي هو الأسلوب الوحيد لحل الأزمة. ورفضت استصدار قرارات أممية تفتح الباب للتدخل الأمريكي الأوربي في سوريا على النحو السابق الإشارة إليه.

ثانيًا: العوامل الحاكمة للموقف الروسي:

هناك مجموعة من العوامل والاعتبارات التي حكمت الموقف الروسي تجاه الثورات العربية، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً، المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية التي شهدت ثورات في ضوء هذه المصالح. فعلى حين يعتبر حجم التعاون العسكري والتقني مع تونس والبحرين واليمن محدودًا للغاية، وخسائر روسيا من عدم الاستقرار بها ضئيلة، فإن الأمر يبدو مختلفًا فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى. فعلى مدى السنوات العشر الماضية استطاعت روسيا إعادة بناء علاقاتها مع عدد من الدول العربية التي تعتبر حلفاء تقليديين لها في المنطقة، وفي مقدمتهم سوريا وليبيا ومصر. وأصبح لروسيا مصالح حقيقة في هذه الدول ستتأثر حتمًا ولو مرحليًا بعدم الاستقرار الذي يجتاحها، وقد تُضار كلية بتغيير النظم الحاكمة بها.

(١) وكالة نوفوستي، ٢ فبراير ٢٠١١م.

وترتبط المصالح الروسية بثلاثة قطاعات رئيسة، وهي: الطاقة (النفط والغاز)، والتعاون العسكري، والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية.

فالتدفق الرئيس للاستثمارات الروسية في مصر يرتبط بقطاع الطاقة، ومنذ عام ٢٠٠٤م تقوم الشركة بأعمال التنقيب الجيولوجي عن حقول نفطية، فيما تقوم شركة «نوفاتيك» بالتنقيب عن حقول الغاز في مصر منذ عام ٢٠٠٨م.

وتكتسب ليبيا أهمية أيضًا بالنظر إلى الاستثمارات والمشروعات الروسية في مجال الطاقة. فقد أعلن رئيس مجلس إدارة شركة «تات نفط» رستام مينيخانوف، أن خسائر الشركة في ليبيا في حال تغيير السلطة قد تتراوح بين ٢٤٠ و٢٦٠ مليون دولار.

وأعلن أناتولي ايسايكين، رئيس شركة «روس اوبورون اكسبورت» أن شركته فقدت إيرادات بمبلغ ملياري دولار بسبب الثورة في ليبيا، قيمة عقود تم إبرامها مع طرابلس، وتتضمن أسلحة وقطع غيار للأسلحة سوفيتية الصنع لدى ليبيا، والتي تمثل ٩٠٪ من أسلحة ومعدات القوات المسلحة الليبية.[1]

وتتعاظم المصالح الروسية في الحالة السورية؛ حيث قُدرت خسارة روسيا في حالة إلغاء عقودها العسكرية مع الجزائر وسوريا في حال نشوب اضطرابات في هاتين الدولتين بأكثر من ٦ مليارات دولار. يضاف إلى هذا الأهمية الاستراتيجية لقاعدة طرطوس البحرية السورية التي تستخدمها القوات البحرية الروسية، والتي تعتبر قاعدة التموين الوحيدة للأسطول الروسي في منطقة البحر المتوسط.

يُضاف إلى ذلك عشرات المشروعات المشتركة التي تم الاتفاق والتعاقد بشأنها، وتقدر قيمة عقودها بمليارات الدولارات، وستتأثر حتمًا إما بالإلغاء أو التأجيل نتيجة موجة عدم الاستقرار التي تجتاح الدول العربية السابق الإشارة إليها. وعلى ضوء التداعيات السلبية المتوقعة لهذه الثورات على المصالح الروسية، أكدت موسكو أنها تريد استقرار الأوضاع في بلدان الشرق الأوسط؛ لأن أية قلاقل في المنطقة تضر إضرارًا مباشر بمصالح روسيا.

وأشار لافروف إلى أن سوريا من أهم الدول في الشرق الأوسط، وأن زعزعة الاستقرار هناك ستكون له عواقب وخيمة في مناطق بعيدة جدًا عن سوريا نفسها. فروسيا ترى أن سوريا بمثابة «حجر زاوية» في أمن منطقة الشرق الأوسط، أو عدم استقرار الوضع فيها، أو نشوب حرب أهلية ستؤدي بدورها حتمًا إلى زعزعة الوضع في بلدان مجاورة، خاصة في لبنان، وتؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتمثل تهديدًا حقيقيًا للأمن الإقليمي.

ثانيًا: مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى كتوجه عام حاكم للسياسة الخارجية الروسية، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وغياب الصبغة الأيديولوجية للسياسة الروسية. فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة من خلال التعاون والشراكة، ودون هيمنة مباشرة، أو تدخل صارخ في الشأن الداخلي، وهو منحى يختلف تمامًا عن نظيره الأمريكي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الاحتلال والتدخل المباشر.

ثالثًا: خبرة الداخل الروسي، التي تجعل روسيا متمسكة بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، وأكثر حذرًا من المد الثوري داخلها، رغم أن قادتها نفوا هذا التخوف من جانبهم.

فروسيا من الدول التي شهدت موجات عنيفة من عدم الاستقرار، خاصة في منطقة القوقاز الروسي طوال التسعينيات، وحتى الاستفتاء على الدستور الشيشاني الجديد عام ٢٠٠٣م، واستخدمت القوة بصرامة للقضاء على ما أطلقت عليه التمرد الشيشاني، ولا يمكنها انتقاد نظم تستخدم ذات

(١) وكالة نوفوستي، ٢٠ يونيو، ٢٠١١م.

الأسلوب لقمع المعارضة في الداخل. كما تشهد روسيا احتجاجات من آنٍ لآخر مطالبة بمزيد من الحريات والديمقراطية، وكان هناك انتقادات لحزب «روسيا الموحدة» الحاكم فيما يتعلق بإدارته للانتخابات المحلية التي أُجريت في مارس ٢٠١٠م، وأثارت تحفظات الحزب الشيوعي والحزب الليبرالي الديمقراطي وحزب روسيا العادلة، التي اتهمت السلطات المحلية وحزب «روسيا الموحدة» بتزوير نتائج الانتخابات. ومن ثَم فإن تأييد الثورات في الخارج قد يؤدي إلى تشجيع مثل هذه الاحتجاجات الداخلية، وتهديد الاستقرار السياسي في روسيا، وربما النظام القائم برمته.

وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».

رابعًا: موقف القوى الإقليمية وتداعيات الثورات على الاستقرار الإقليمي. فالموقف الروسي يتأثر بمواقف القوى العربية والفاعلة إقليميًا، وردود أفعالها المتوقعة تجاه ما تنوي موسكو اتخاذه من خطوات. وعلى سبيل المثال، فقد أشار وزير الخارجية الروسي لافروف إلى أنه «بدون وجود موقف واضح من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، التي تعتبر طرابلس عضوًا في كليهما، فإن موسكو لا تستطيع النظر في أية خطوات جديدة».

ولا شك أن ترحيب عدد من الدول العربية بالقرار ١٩٧٣، بل ومشاركة بعضها في عمليات حلف الأطلنطي ضد ليبيا، كان أحد العوامل التي دفعت روسيا إلى عدم رفض القرار.

وكان لموقف كل من الكويت والإمارات وقطر خلال الأزمة الليبية، والإجماع على الحظر الجوي داخل مجلس التعاون الخليجي، وأيضًا قرار الجامعة العربية الذي جرد أو سلب الشرعية من القذافي، واعتبار المجلس الانتقالي هو الممثل الشرعي لليبيين أكبر الأثر على الموقف الروسي.

خامسًا: مواقف القوى الدولية، وتراكم الخبرة فيما يتعلق بالموقف من الثورات العربية، خاصة ليبيا، وتأثيرها على الموقف الروسي من الحالة السورية. فقد وجهت انتقادات داخلية شديدة للرئيس ميدفيديف نتيجة عدم استخدام حق النقض لمنع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣ بشأن ليبيا، من جانب رئيس الحكومة فلاديمير بوتين الذي ندد بالقرار ورأى أنه «معيوب وخاسر ومدمر؛ لأنه يسمح بكل شيء، ويذكر بدعوات من القرون الوسطى إلى شن حملات صليبية، ويجيز التدخل في أراضي دولة ذات سيادة».

وأوضح استطلاع للرأي أن ٩٠٪ من الروس يوافقون بوتين الرأي. كما دعا الدوما مجلس الأمن الدولي إلى وقف إطلاق النار والعنف والهجمات على السكان المدنيين في ليبيا، ودعا برلمانات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا، وغيرها من الدول المشاركة في العملية العسكرية إلى مساندة وقف العمليات القتالية الحالية، التي تُلحق أضرارًا بالبنى التحتية المدنية الليبية، وتؤدي إلى وقوع ضحايا بين المدنيين.

الأمر الذي أحدث تحولاً واضحًا في الموقف الروسي الرسمي تجاه ليبيا، ودفع الرئيس ميدفيديف إلى الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي «بنصه وروحه، وليس وفق التفسيرات العشوائية التي قدمتها بعض الدول». واعتبار عمليات حلف الأطلنطي» تدخلاً سافرًا في شئون الدولة الليبية».

وفي ختام اجتماع مجلس «روسيا - الناتو» في بروكسل في ٢٩ مارس طلب مندوب روسيا الدائم

لدى حلف شمال الأطلسي دميتري روجوزين من الناتو تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي حرفيًا دون «التفنن في تنفيذه».

وأوضح لافروف أن نظام حظر الطيران يفترض تدمير الطائرات الحربية التي تخضع للزعيم الليبي معمر القذافي في حالة تحليقها، وكذلك تدمير وسائل الدفاع الجوي لدى محاولتها إعاقة إجراءات الطيران الدولي الذي يضمن حظر الطيران العسكري الليبي، دون تجاوز لهذا.

وأشار إلى الدعم العسكري الذي تقدمه دول الناتو للثوار، والذي تجاوز، من وجهة نظره، الأطر المحددة لنظام حظر الطيران العسكري الليبي».[1] وأن «الناتو يقصف ليبيا أطول مما قصف يوجوسلافيا. فقد قُصفت الأخيرة ٧٨ يومًا، بينما ليبيا يجري قصفها منذ أكثر من خمسة أشهر.

كذلك انتقد جروشكو نائب وزير خارجية روسيا عمليات الناتو في ليبيا مشيرًا إلى أن «قمة الحلف في لشبونة ديسمبر ٢٠١٠م أقرت العقيدة الاستراتيجية للحلف والتي تضمنت وعودًا باحترام ومراعاة قواعد القانون الدولي في عملياته. إلا أنه مع الأسف خرجت أفعال قوات التحالف والناتو عن إطار قراري مجلس الأمن الدولي ١٩٧٠ و١٩٧٣، وبذلك فإنها تضع مصداقية التزامات لشبونة موضع شك».[2]

ولا شك أن تجاوز الدول الغربية نص القرار بشأن ليبيا، وتطبيقه وفق أهوائهم أثّر على الموقف الروسي من سوريا، وأدى إلى حذر موسكو، ورفضها تكرار سيناريو التدخل الأمريكي تحت مظلة حلف شمال الأطلنطي في الحالة السورية.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات، ويتضمن ذلك الخسائر الاقتصادية المباشرة نتيجة إلغاء العقود المبرمة، وأيضًا النَّيْل من صورة روسيا ومصداقيتها كحليف، أو شريك يعوّل عليه. ولذا فإن احتمال تكرار القيادة الروسية لأخطائها في الحالة السورية يبدو ضعيفًا، خاصة وأن روسيا قد استعادت مكانتها كقوة كبرى، وتستطيع مقاومة الضغوط الأمريكية، ورفض الانصياع للإرادة الأمريكية، بل والوقوف بحسم في وجه المخططات الأمريكية كما حدث في أزمة أوسيتيا الجنوبية عام ٢٠٠٨م.

إن روسيا أيقنت من الدرس الليبي، وقبله العراق وإيران، أن عائد التفاهم مع الولايات المتحدة، وإبرام صفقات خاصة بالمواقف الروسية داخل الأمم المتحدة، لا يتناسب أبدًا مع حجم الخسائر التي تلحق بها من جراء التدخل الأمريكي السافر في هذه الملفات

فروسيا تقف موقفًا أكثر وضوحًا وصرامة في وجه محاولات التدخل الغربي من جانب الولايات المتحدة وفرنسا وحلفائهما في سوريا، وهناك إصرار من جانبها على أن يقرر السوريون وحدهم مسار ثورتهم ومستقبل بلادهم.

يدعم هذا التوجه الأهمية الاستراتيجية لسوريا بالنسبة لروسيا، وخصوصية العلاقة بين البلدين، مقارنة بأي من الدول الأخرى التي تربطها بروسيا مصالح مثل ليبيا والعراق وإيران.

ثالثًا: تداعيات الموقف الروسي:

يمكن بلورة أهم تداعيات الموقف الروسي في إطار محورين أساسيين:

الأول: يتعلق بمسار الثورات العربية:

وهنا تبرز محدودية التأثير الروسي الذي يمكن تفسيره في ضوء عدة عوامل، يتعلق الأول منها بالثورات العربية ذاتها. فقد اندلعت هذه الثورات

(١) وكالة نوفوستي، ٧ يوليو ٢٠١١م.
(٢) وكالة نوفوستي، ٣ يوليو ٢٠١١م.

بإرادة شعبية خالصة، ونتيجة احتقان اقتصادي وسياسي واجتماعي، وشعور عميق بالمرارة والظلم لدى الغالبية العظمى من أفراد شعوب المنطقة.

ومن ثَم، فإن دور أي دولة أو فاعل خارجي في التأثير على مسار هذه الثورات يظل دورًا محدودًا، ويظل مسار الثورات ومدى نجاحها من عدمه رهنًا بإرادة الشعوب، ومدى إصرارها على التغيير، ومساندة القوى الداخلية الفاعلة والمؤثرة، وفي مقدمتها الجيش.

وتعتبر هذه المحدودية أبرز ما يكون في الموقف الروسي، وذلك في ظل التحفظ الشديد الذي تبديه موسكو؛ حيث ترفض روسيا التدخل المباشر لدعم طرف ضد آخر. وكان هذا واضحًا جليًا في حالة كل من تونس ومصر والبحرين واليمن.

ورغم أنها رفضت العنف واستخدام القوة ضد المتظاهرين في ليبيا وسوريا، فإنها لم تتدخل لدعمهم، واستمرت في الاحتفاظ بعلاقاتها مع السلطة القائمة؛ باعتبارها الممثل الشرعي للبلاد. بل إنها تدعم على نحو واضح النظام السوري في مواجهة الثوار الذين تعتبرهم معارضة مناوئة لنظام الأسد، وتعتبر أن من بينهم إرهابيين.

وفي تصريح لوزير الخارجية لافروف أشار فيه إلى أن «السلطات السورية تكافح ليس ضد المتظاهرين، بل ضد «المحرضين» والعناصر المسلحة. وأنه «لا توجد دولة في العالم يمكن لها أن تتسامح أمام محاولات تنفيذ عصيان مسلح».[1]

في هذا الإطار، يقتصر التأثير الروسي على ما تتخذه روسيا من مواقف داخل الأمم المتحدة، ولهذا أهميته على الأقل على المستوى السياسي والدبلوماسي، وتأثيره غير المباشر على مسار الثورات، من خلال إتاحة أو رفض تدخلات الدول الأخرى. فقد أتاح موقف روسيا من قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا تدخل الناتو لدعم الثوار، ومساندتهم في مواجهة كتائب القذافي. في حين يعرقل الموقف الروسي تجاه العقوبات الدولية على سوريا التدخل الخارجي لمساندة الثوار في مواجهة النظام السوري على النحو السابق بيانه. وهو الأمر الذي أفقد روسيا كثيرًا من شعبيتها في الشارع السوري التي كانت تحظى بها نتيجة مواقفها الداعمة للحق العربي، والشرعية الدولية، خاصة في القضية الفلسطينية والأزمة العراقية، والأزمة السودانية. مما أدى إلى اندلاع مظاهرات يوم ١٣ سبتمبر في بعض المدن السورية تحت شعار «ثلاثاء الغضب من روسيا»، تنديدًا بالموقف الروسي الداعم للقيادة السورية، والمعرقل للعقوبات الدولية، رافعين شعارات ضد روسيا جاء فيها «لا تدعموا القتلة... لا تقتلوا السوريين بمواقفكم»، «النظام يذهب ويبقى الشعب».

وفي مشهد لم تألفه الساحة العربية، حتى أثناء الغزو السوفيتي لأفغانستان، أحرق المتظاهرون العلم الروسي في مدينة حمص ودرعا، بدلاً من أعلام الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي ترفرف في بنغازي، بل وجعل منها البعض قميصًا يتباهى بألوانه. ولا يقتصر هذا الغضب على سوريا، فالمجلس الانتقالي الليبي يرى أن الشجب الروسي لقراري مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا على أنه دعم لنظام العقيد القذافي، ويوجه البعض النقد لروسيا بزعم أنها تزود القذافي بصواريخ «غراد».

وفي اليمن، ينتقد شباب ساحة التغيير المطالبون برحيل علي عبد الله صالح، دور موسكو في إحباط مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الرئيس اليمني. وربما يغيّر هذا كله من المزاج العام تجاه روسيا في الشارع العربي، ولهذا كله يظل التأثير الروسي على مسار الثورات العربية محدودًا.

أما المحور الثاني فيتعلق بمستقبل العلاقات الروسية العربية.

فالتغيير قادم لا محالة، وإن تباطأ لبعض الوقت بفعل مقاومة السلطات في اليمن وسوريا للثوار.

(١) وكالة نوفوستي، ١٥ يونيو ٢٠١١م.

ويتضمن هـذا فرصًا وتحديات لروسـيا. فالثورات نجحت في فك الارتباط التقليدي بين النخب الحاكمة والولايات المتحدة في بعض البلدان، إلا أنها قد تنجح أيضًا فـي إنهاء العداء التقليـدي بين البعض الآخر والولايات المتحدة، وفي مقدمتها ليبيا وسـوريا. كما أنها عصفت، وستعصف، بنظم كانت تعتبرها موسكو صديقـة أو حليفة؛ نظرًا للتفاهمـات والمصالح التي اسـتطاعت روسـيا بلورتها مع هذه النظم على مدى العقد الماضي.

ولا شك أن هذه التطورات ستؤدي إلى بروز متغيرات إقليمية جديدة تمامًا. وبنهاية مرحلة التحول سوف يُعاد تعريف الحلفاء وكذلك الخصوم أو المنافسـين، الأمر الذي سيؤثر حتمًا على السياسة الروسية وتحالفاتها. فالمنطقة بأكملها يعاد رسم خريطة القوى والتحالفات بها، وذلك بالنظر إلى التغير السـريع والجذري الذي تمر به، والذي سـيغير دون شك من حسابات روسيا ومعطيات اتخاذ قرارها الخارجي. ويعتبر هذا التغير في حد ذاته تحديًا مهمًا يواجه السياسة الروسية.

فما أن اسـتطاعت روسـيا ترتيـب أوضاعها في المنطقة بجهد كبير وزيارات متتالية، قامت بها القيادة الروسـية لدول المنطقة على مدى السـنوات الست الماضية، حتى هبت رياح التغيير لتعصف بكل الأوراق، وتطرح ضرورة إعادة ترتيبها من جديد.

ولا شك أن روسـيا حريصة على استمرار روابطها مـع العالم العربي، وتنمية التعـاون المثمر بينهما في مختلف المجالات السياسـية، والاقتصادية، والثقافية والاسـتراتيجية. يعزز من ذلك حاجة الدول العربية لروسيا كشريك تقنيًا وسياسيًا.

فهنـاك آفاق رحبـة للتعاون الروسـي العربي في مجالات الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، وتطوير البنيـة الصناعيـة العربية. وهو التعـاون الذي بدأ بالفعل على نطاق محدود لا يتفق مع احتياجات الدول العربيـة، ولا مع ما يمكن أن تقدمه روسـيا من دعم تقني في هذا المجال.

يضـاف إلى هـذا حاجة الـدول العربيـة للدعم السياسي الروسي فيما يتعلق بقضايا المنطقة. فموقف روسـيا من القضايا العربية يتسم بالاعتدال والتوازن وتأييد الحق العربي، وعليه تُعقد آمال الدول العربية في مزيد مـن العدالة والإنصاف في مواقف المجتمع الدولي تجاه القضايا العربية المختلفة، لاسيما القضية الفلسطينية. فروسـيا عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية في الشـرق الأوسط، وعضو دائم في مجلس الأمن، وهي وسـيط نزيه من وجهة النظر العربية، يسعى للتسوية السلمية مراعيًا مصالح كافة الأطراف. وهي الطرف الدولي الوحيد الذي يحتفظ بقنوات مفتوحة مع كافة أطراف القضية بما في ذلك حركة حماس التي تعتبرها الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي منظمة إرهابية. كما أنها أكثر ميلاً واستعدادًا للتعاون مع «العالم العربي» ككيان إقليمي، وهي بذلك تختلف في موقفها عـن دول كبرى أخرى ترفض من حيث المبدأ مفهوم الوطن العربي، وتسـعى إلى إذابته في كيان أكبر «شـرق أوسـطي» أو «متوسطي» غير متجانس أو محدد الهوية، وتجد مصالحها في ضرب الوحدة العربية.

فروسـيا أميل إلى ترجمة أهدافها ومصالحها إلى علاقـات تعاونية؛ تخدم مصالحها ومصالح الأطراف العربية. وبقدر قراءتها السليمة والمبكرة للتغيرات في المنطقة، سـيكون نجاح السياسة الروسية في تجاوز التحديات التي تفرضها واسـتغلال الفرص المتاحة، ورصيدها التعاوني؛ لإعادة صياغة وترتيب علاقاتها مع الدول العربية، والحفاظ على وجودها ومصالحها. وسـيكون موقفها من سوريا محكًا أساسـيًا لتعزيز الثقة في روسيا كحليف وشريك قادر على الدفاع عن مصالحه وشركائه.

معلومات إضافية

التعاون الروسي العربي في مجالات الطاقة النووية:

من أمثلة ذلك التعاون:

- الاتفاق بين روسيا وليبيا في عام ١٩٩٧م على تطوير مركز الأبحاث النووية في تاجورا غربي طرابلس.

- توقيع اتفاقية خاصة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في مارس ٢٠٠٨م بين مصر وروسيا.

- توقيع اتفاقية خاصة بين روسيا والأردن في مايو ٢٠٠٩م لإنشاء المفاعلين النوويين الصناعي والتجريبي في الأردن.

التعاون الروسي العربي في تكنولوجيا الفضاء:

هناك تعاون قائم بين روسيا وعدد من الدول العربية في مجال تكنولوجيا الفضاء، أهمها الجزائر والسعودية والمغرب، ويتضمن ذلك إطلاق أقمار صناعية للاتصالات والملاحة، والاستشعار عن بُعد بواسطة صواريخ روسية.

وقد تم في هذا الإطار إطلاق القمر الصناعي «أل سات -١» في نوفمبر ٢٠٠٢م، وكذلك إطلاق سبعة أقمار صناعية سعودية بواسطة الصواريخ الروسية إلى مدار حول الأرض، وهناك اتفاق بين البلدين على مواصلة التعاون في هذا المجال.

كما اتفقت وكالة الفضاء الفيدرالية الروسية ومؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة عام ٢٠٠٧م على بدء العمل المشترك في مجال استثمار الفضاء لأغراض سلمية، وإطلاق جهاز فضائي إماراتي للاستشعار عن بُعد من مطار بايكونور عام ٢٠٠٨م.

التعاون الروسي العربي في تطوير البنية الصناعية العربية:

لروسيا أيضًا دور متزايد وملحوظ في تنمية البنية الصناعية في العديد من الدول العربية، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، **وأهم ذلك ما يلي:**

- تحديث مجمع الحجار للحديد والصلب في الجزائر.

- تحديث مولدات كهرباء السد العالي، وترسانة الإسكندرية، والفرن العالي لشركة حلوان للحديد والصلب في مصر.

- في ١٠ أبريل ٢٠٠٧م وقّعت كل من مصر وروسيا اتفاقًا لإنشاء المنطقة الصناعية الروسية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات، والطائرات، والحاسبات الإلكترونية، وبعض السلع الهندسية الأخرى بمدينة برج العرب الصناعية على مساحة مليون متر مربع، وباستثمارات تصل إلى ملياري دولار.

- إنشـــاء صناعات جديدة مشتركة بين روسيا وعدد من الدول العربية، من أهمها إنشاء مجمع سيدي البراق الكهربائي الضخم في تونس بمساعدة روسيا عام ١٩٩٩م، وعدد آخر من المنشآت المائية.

- أيضًا هناك مشروع خط سكك حديد بين سرت وبنغازي الليبيتين بطول ٥٠٠ كيلو متر، وتكلفة تقديرية ٢,٢ مليار دولار.

التعاون العسكري بين روسيا والدول العربية:

التعاون العسكري الروسي الليبي:

تعد ليبيا من أكبر مســـتوردي الأسلحة الروسية في منطقة الشـــرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتصنّف مراكز دراسات التسلح الغربية هذا البلد كأهم مشترٍ للأسلحة الروسية.

وفي يناير ٢٠١٠م وقّعت عقود شـــراء أسلحة روســـية من قبل ليبيا خلال زيارة وزير الدفاع الليبي الســـابق الفريق «أبو بكر يونس» لموسكو، وتضمنت حزمة عقود بقيمة ١,٨ مليار دولار لشراء أسلحة روسية، شملت عشرين طائرة مقاتلة من طراز (إف جي إف أي)، وهي من إنتاج روسي هندي مشترك، إضافة لدبابات وصواريخ دفاع جوي.

واتفق الجانبان كذلك على رفع قيمة الصفقة لتصل إلى ٢,٤ مليار دولار؛ بحيث تشـــمل شراء عشرين طائرة مقاتلة من طراز (ســـوخوي ٣٥) و(ســـوخوي ٣٠ إم كي)، كما اتفقا على تفاصيل صفقة أسلحة جديدة تتضمن شـــراء ليبيا طائرات نقل عســـكرية روســـية من طراز (أي إل ٧٦)، وحصولها على ترخيص لإنتاج رشاشـــات الكلاشينكوف الروسية فوق أراضيها.

وكانت روسيا قد ألغت خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين لطرابلس في أبريل ٢٠٠٨م ديونًا لها مســـتحقة على ليبيا بقيمة ٤,٥ مليارات دولار، معظمها ديون عسكرية، والتزمت ليبيا في المقابل بشراء كميات كبيرة من الأسلحة الروسية.

وأبدت الجماهيرية الليبية خلال هذه الزيارة رغبتها في شراء أنظمة صواريخ للدفاع الجوي من طراز (إس ٣٠٠ بي إم يو) تكفي لتسليح أربع فرق دفاع جوي، وصواريخ من طراز (تور إم ١)، و٤٨ دبابة من طراز (٩٠ إس).

وفي عام ٢٠٠٩م وقّعت ليبيا مع روسيا مجموعة من العقود ذات القيمة المالية المتوسطة، من بينها عقد بقيمة ســـبعين مليون دولار لصيانة وتطوير أسلحة روسية قديمة، يملكها الجيش الليبي من بينها ١٧٥ دبابة من طراز (تي ٧٢) روسية الصنع.

وأدى قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٠ الصادر في ٢٦ فبراير الماضي -والقاضي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا- لإيقاف تصدير الأسلحة الروسية إلي ليبيا، وتسبب في تجميد عقد جديد لم يتم توقيعه بعدُ لبيع طرابلس طائرات هليكوبتر عسكرية روسية من طراز ٥٢ أليجاتور، وأنظمة دفاع جوي وصواريخ من طراز إس ١.

وقال مســـؤول في قطاع التصنيع العسكري الروســـي: إن الاضطرابات في ليبيا ضيَّعت على روسيا صفقات أسلحة بأربعة مليارات دولار.

التعاون العسكري الروسي السوري:

ظلت سـوريا أحد أهم الزبائن بالنسبة للاتحاد السوفييتي، وتُستخدم كقاعدة سوفيتية لعقود عدة، واستمرت تلك العلاقة حتى انهيار الاتحاد السـوفيتي، لكن كانت مسألة الديون الروسية المستحقة على دمشق أحد نقاط الخلاف الأساسـية بين الجانبين. فيما شهدت العلاقات بين البلدين تطورًا كبيرًا في عام ٢٠٠٥م بعد أن قامت روسـيا بإلغاء ٧٣٪ من الديون السورية القديمة، مقابل أن تقوم دمشق بمنح موسكو موطئ قدم لها مجددًا في ميناء طرطوس واللاذقية السوريين.

وعلـى الرغم من الأهمية التي توليها دمشـق للحصول على منظومة الدفاع الجـوي من نوع S-300 وكذلك صواريخ أرض – أرض من طراز ISKANDER-E، لكن مبيعات السـلاح الروسـي لسوريا اقتصرت على أنظمة دفاع جـوي من طراز «KORNET–METIS» ، وكذلك على أنظمة دفاع جـوي من طراز «Pantsyr-S1» وصواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف من طراز «IGLA-S».

كما وقّعت موسـكو مع دمشـق عقود صفقات لتزويدها بطائرات مقاتلة من طراز ميج MIG-31 وهي طائرات يمكن القول: إن سوريا رغبت في الحصول عليها من أجل استخدمها في أغراض ومهام استخبارية، لكن لم تنفّذ هذه الصفقة حتى الآن، ولا يعرف مصيرها.

وتواصل مؤسسـة «روس اوبورون اكسبورت» الروسية توريد السلاح إلى سوريا بموجب العقود الموقعة سابقًا، ومنها طائرات «ياك – ١٣٠» للتدريب، ومعدات حربية.

التعاون العسكري الروسي المصري:

كانت مصر منذ الخمسـينيات وحتى السبعينيات أحد أهم زبائن الاتحاد السوفيتي في مجال السلاح، وعلى الرغم من توجه مصر تجاه الحصول على السلاح الأمريكي، إلا أن وجود كميات كبيرة من السلاح الروسي لدى مصـر حتى يومنا هذا، خاصة فيما يتعلق بالمدرعات والدبابـات والطائرات، وأنظمة الدفاع الجوي دفع مصر للعمل على شـراء قطع غيار لهذه الأسـلحة، وقامت مصر بالحصول من موسـكو على مشروع خاص لتطوير الصواريـخ المضادة للطائرات من نوع «PECHORA-M2»، وعلـى الرغم من كون هذه المنظومة قديمة إلا أنه تم تزويدها بمنظومات ومعدات إلكترونية حديثة.

المصدر:

د. نورهان الشيخ، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، دورية السياسة الدولية، العدد ١٨٦، أكتوبر ٢٠١١م.

الجزيرة نت، صادرات السلاح الروسي إلى ليبيا، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5FF12946-3530-4D83-90A9-56727E852AD6.htm

د. سامح عباس، أسرار عودة السلاح الروسي لمنطقة الشرق الأوسط، موقع مفكرة الإسلام، انظر الرابط:

http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2010/09/29/107185.html